

دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)
The role of the Resource Control Fund in financing the budget deficit in Algeria (2000-2018)

سعودي عبد الصمد¹

جامعة محمد بوضياف المسيلة

abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/23 تاريخ القبول: 2019/11/03 تاريخ النشر: 2019/12/24

Abstract

This paper aims to clarify the problem of budget deficit as an economic problem that is afflicting many countries. It was considered as one of the economic structural imbalances at the beginning of the third millennium, however a new mechanism appeared afterward to solve the problem: "the sovereign funds". Algeria has relied heavily on the Resources Control Fund, established in 2000 to finance the deficit. Using data on taxes and expenditures in Algeria and oil prices from international market, we have found as a main conclusion, that the high deficit in the Algerian treasury was caused by the weak fiscal policy's instruments and the decreasing fund's resources due to low oil prices.

Keywords: fiscal policy, revenue regulation fund, the budget deficit.

JEL Classification: G38, H61

ملخص

تهدف هذه الورقة لمعالجة إشكالية العجز الموازي الذي يعتبر مشكلة اقتصادية تعاني منها عديد الدول، وهو أحد الإختلالات الهيكلية للاقتصاد، مع بداية الألفية الثالثة ظهرت آلية جديدة هي الصناديق السيادية التي كان من أدوارها تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، اعتمدت الجزائر بشكل كبير على صندوق ضبط الموارد الذي تم انشاؤه سنة 2000 في تمويل العجز في السنوات الأخيرة. بالاستعانة بالبيانات الخاصة بالايادات والنفقات في الجزائر وأسعار النفط في السوق الدولية، توصلنا كنتيجة أساسية إلى أن ارتفاع العجز في الجزائر سببه ضعف أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى انتهاء موارد الصندوق بسبب انخفاض أسعار النفط.

كلمات مفتاحية: سياسة مالية، صندوق ضبط موارد، عجز الموازنة.

تصنيف JEL: G38, H61

¹ المؤلف المرسل: سعودي عبد الصمد abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

مقدمة

تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية صعوداً ونزولاً، ونتيجةً لهذا الوضع تتذبذب مداخيل الدول خاصة تلك التي تعتمد على المحروقات كعنصر أساسي في إيراداتها، مسجلة في أوقات ارتفاع الأسعار فوائض مالية معتبرة وفي أوقات انخفاضه تعاني الأميين وشح الموارد؛ لذا كان لزاماً على الدولة الاستغلال الأمثل للفوائض المالية ضمن سياسة مالية رشيدة لتسيير الأمور وموازنتها بين أوقات الرخاء وأوقات الشدة، فتحسّن استخدام الإيرادات والفوائض لتجنب وقوع ميزانيتها العامة في العجز.

الجزائر وباعتبارها واحدة من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على المحروقات، كان استقرار الوضع الاقتصادي واستقرار الميزانية العامة للدولة مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومرهون بالتذبذبات في مداخيله، فالجباية البترولية فاقت في بعض الفترات 70% من الإيرادات الكلية، كما تميزت السياسة المالية بالانتعاش تارةً في أوقات الرخاء خاصة بعد سنة 2000، ثم بالانكماش وبالأخص في السنوات القليلة الماضية؛ لذلك تبقى السلطات المالية قادرة على تمويل عجز ميزانيتها في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الاجتماعي للمواد واسعة الاستهلاك.

إشكالية البحث: لتفادي تذبذب الإيرادات واقتداء بعديد الدول الرائدة في ابتكار الصناديق السيادية أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات وأسندت له مهمة تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، هذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة المالية في الحد من عجز الموازنة العامة للجزائر في ظل شح موارد صندوق ضبط الإيرادات؟

حدود البحث: الإطار المكاني هو الاقتصاد الجزائري، والذي من مظاهره إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، وندرس الفترة 2000-2016.

أهمية البحث: يعتبر الاقتصاد الجزائري غير منوع وأحادي الدخل وهذا ما يجعله ضعيف أمام تقلبات أسعار النفط العالمية خاصة مع اكتشاف الغاز الصخري، لذلك يجب توضيح فكرة نضوب النفط ومعرفة مخاطر تراجع أسعاره في السوق الدولية.

أهداف البحث: يهدف البحث أساساً إلى إيضاح ماهية مجموعة من المفاهيم مثل: السياسة المالية، الموازنة العامة، العجز الموازي، صندوق ضبط الإيرادات، وغيرها، إضافة إلى محاولة

كشفت أثر الإنفاق والاقتطاع العاملين في الحد من العجز الموازني للدولة وأهمية وموقع صندوق ضبط الإيرادات من ذلك، ومعرفة التحديات التي تواجه الجزائر في تصحيح العجز مع نفاذ موارد الصندوق.

الدراسات السابقة

- عبد الرحيم شبيبي: الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الموسم الجامعي 2012/2013؛ كان محتوى هذه الدراسة: تحليل أدوات السياسة المالية وأهدافها واستدامة تحمل عجز الموازنة والدين العام؛
- مصطفى حاب الله: قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي - حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2015؛ تناولت هذه الدراسة السياسة الاقتصادية الكلية والتنسيق بين مكوناتها ونظريات النمو والتضخم، ثم إسقاط الدراسة على حالة الجزائر.

هيكل الدراسة

- المحور الأول: السياسة المالية في الجزائر
- المحور الثاني: الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري
- المحور الثالث: الميزانية العامة والعجز الموازني في الجزائر (2000-2016)

المحور الأول: السياسة المالية في الجزائر

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ما جعل السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر تبعاً لأسعار النفط في الأسواق العالمية؛ تحتل السياسة المالية أهمية كبيرة من خلال الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدواتها ومنها الإنفاق العام والإيرادات العامة وأهميتهما في إيجاد التوازن الاقتصادي العام.

1. السياسة المالية في الجزائر من خلال الإيرادات العامة

أدت الإصلاحات الضريبية المتواصلة وإعطاء أهمية للجباية العادية ضمن الميزانية العامة إلى استحداث بعض الضرائب مثل: TVA، IBS، IRG؛ ورغم ما حققته هذه الإصلاحات من إيجابيات خصوصاً التوازنات الاقتصادية الكلية إلا أنها أهملت الآثار الاجتماعية القاسية الناجمة عنها، إذ ارتفع التضخم إلى معدلات قياسية كما زادت معدلات البطالة نتيجة التسريحات العمالية

المتتالية من الشركات والمصانع، وهذا ما استدعى اللجوء إلى سياسة تصحيحية للاقتصاد تأخذ المعطيات الاجتماعية بعين الاعتبار؛ تنقسم الإيرادات العامة في الجزائر إلى ثلاثة أقسام هي: (1)

1.1 الفرع الأول: الإيرادات الجبائية العادية

تعتبر هذه الإيرادات الأكثر ثباتاً في كل دول العام، ويمكن تقسيمها لعدد الأنواع وتختلف من دولة إلى أخرى فمثلاً في الجزائر تقسم كالتالي:

- حواصل الضرائب المباشرة؛
- حواصل التسجيل والطابع؛
- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة على السلع المستوردة)؛
- حواصل الضرائب غير المباشرة؛
- حواصل الجمارك؛

تمثل هذه الإيرادات الكثير من الأمان خصوصاً وأنها متنوعة ومتعددة من حيث مصادر التمويل؛ كما تبرز أهمية هذه الإيرادات في الجزائر كلما تقلصت مكانة إيرادات الجبائية البترولية (المحروقات).

2.1 الفرع الثاني: إيرادات جبائية بترولية

تعتبر هذه الإيرادات غير عادية وهي تختلف من دولة إلى أخرى، حسب نوعية الاقتصاد، أما في الجزائر هي الركيزة الأساسية، إذ بلغت في سنة 2011 69% من إجمالي الإيرادات العامة، وتظل تحتفظ بنسب مرتفعة على الرغم من سعي الحكومة لتقليصها وإصلاح النظام الضريبي لصالح الجبائية العادية.

لقد تم تحديد السعر المرجعي للبرميل النفط بعد سنة 2000 بسعرتين مرجعيتين الأول حدد بـ \$19 للبرميل وأُعتمد في قانون المالية لسنة 2000 على أساس سعر متوسط سعر برميل البترول صحاري بلاند خلال الفترة (1999-1990)، ثم رُفع السعر المرجعي للبرميل إلى \$22 سنة 2002، ليعود في السنة التي تليها 2003 إلى \$19 للبرميل، وتم رفع هذا السعر في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ليحدد عند \$37 للبرميل وهو يعكس متوسط الأسعار المحققة في الفترة (1998-2007).

3.1 إيرادات غير جبائية

هي تلك الإيرادات الغير متعلقة بعملية الجبائية والضرائب، وتتكون أساساً من:

- إيرادات أملاك الدولة؛
- أرباح بنك الجزائر؛
- أرباح بعض المؤسسات العمومية؛
- الهبات والمنح رغم قلّتها.

4.1 الإيرادات العامة في الجزائر

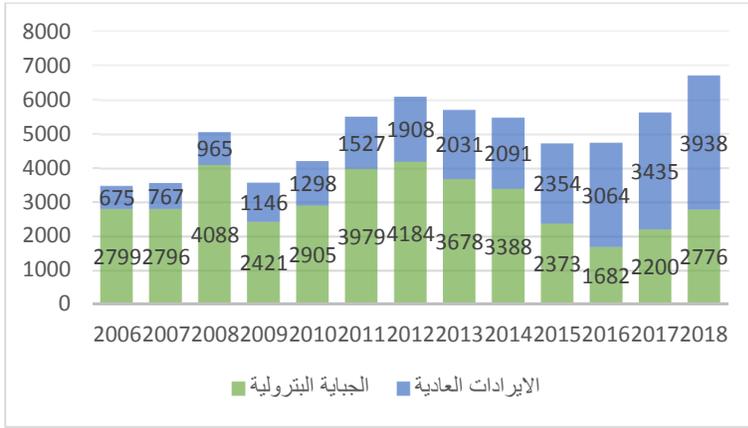
ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 بـ \$12.07 للبرميل، إلى \$27.72 سنة 2000 ساهم في النمو الملحوظ للإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2008) وتطور للجباية البترولية، أما الجباية العادية فلا تزال تمثل نسبة يسيرة من إجمالي الإيرادات العامة؛ كما استمر النفط بالارتفاع بعد الأزمة العالمية إلى غاية نهاية 2014²، يمكن تجزئة الإيرادات العامة وتطورها كما يبين الجدول التالي:

جدول 01: مكونات الإيرادات العامة للجزائر للفترة (2000-2018) مليار دج

السنة	إجمالي الإيرادات العامة*	الجباية البترولية	الجباية البترولية %	الجباية العادية	خارج الجباية البترولية %
2000	1125.1	836.2	74.32	233.5	25.68
2001	1805.33	956.3	52.97	398.23	47.03
2002	1603.2	1007.9	62.87	482.9	37.13
2003	1974.4	1350	68.38	524.9	31.62
2004	2230	1570.7	70.43	580.4	29.57
2005	3082.5	2352.7	76.32	640.3	23.68
2006	3582.3	2799	78.13	674.8	21.87
2007	3680.6	2796.8	75.99	767.3	24.01
2008	5190.3	4088.6	78.77	965.2	21.23
2009	3675.9	2412.7	65.64	1146.6	34.36
2010	4392.8	2905	66.13	1298	33.87
2011	5790.1	3979.7	68.73	1527.1	31.27
2012	6339.3	4184.3	66.01	1908.6	33.99
2013	5957.5	3678.1	61.74	2031	38.26
2014	5738.4	3388.4	59.05	2091.5	40.95
2015	5103.1	2373.5	46.51	2354.7	53.49
2016	4747.43	1682.55	35.44	3064.88	64.56
2017	5635.51	2200.12	39.04	3435.4	60.96
2018	6714.26	2776.22	41.35	3938.05	58.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.³

شكل 01: مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2006-2018):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel2013.

تطورت الإيرادات العامة من 1125.1 مليار دج سنة 2000 إلى 6714.26 مليار دج سنة 2018 بنسبة زيادة 600% وهذا بفضل ارتفاع إيرادات الجبائية العادية والإيرادات غير الجبائية التي قارت نصف إجمالي الإيرادات العامة؛ والارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية إلى 1350 مليار دج بنسبة 70.43% من إجمالي الإيرادات العامة الذي بلغ 1974.4 مليار دج؛ وبعد تواصل أسعار النفط في الارتفاع خلال الفترة (2004-2007) بلغت خلالها الجبائية البترولية 1570.7، و2352.7 و2799 مليار دج على التوالي؛

وصل سعر برميل النفط \$92.57 سنة 2008، ما أدى إلى تضاعف إيرادات الجبائية البترولية بـ 4088.6 مليار دج، مع متوسط نسبة الجبائية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة خلال نفس الفترة ما يقارب 76%؛

بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008 وانعكاسها سلباً على أسعار البترول (\$55 للبرميل) تراجعت إيرادات الجبائية البترولية سنة 2009 إلى النصف ليبرز دور الجبائية العادية للتقليل من آثار هذا الانخفاض محققة 1146.6 مليار دج، وبعد عودة الاستقرار للأسواق العالمية في 2010 تحسّنت معها إيرادات الجبائية البترولية لتصل إلى 2905 مليار دج، ثم 3979.7 سنة 2011 مع ارتفاع قوي لأسعار البترول ووصول برميل النفط إلى (\$111 للبرميل)؛ مع ثبات نسبي في الإيرادات العادية والإيرادات غير الجبائية في نفس السنتين، وبالتالي تحقيق إجمالي إيرادات عامة بلغ 4392.8 مليار دج في 2010، و5790.1 مليار دج في 2011، ثم 6339.3 مليار دج في 2012 رغم تراجع حجم الصادرات النفطية؛

في سنة 2013 تراجعت العائدات البترولية إلى 3678.1 مليار دج ثم 3388.4 مليار دج في 2014، لتسجل أدنى مستوى في 2015 بمبلغ 2373.5 مليار دج، ومنه عودة الجباية العادية إلى الواجهة لتسجل مبلغ 2729.6 مليار دج بنسبة 53.49% من إجمالي الإيرادات العامة. نفس النسق في 2016 بإجمالي إيرادات 4747.43 مليار دج، منها 3064.88 مليار دج مجموع إيرادات الجباية العادية وغير الجبائية؛ إن هذه الإحصائيات تبين أن أي تقلب في أسعار النفط يُؤثر مباشرة في رصيد إيرادات الدولة وفي وضعية موازنتها.

2. السياسة المالية من خلال النفقات العامة: عرفت النفقات العامة بأشكالها تطوراً ملحوظاً في الجزائر منذ سنة 2000، وهذا لتبعتها للإيرادات النفطية، وتتكون النفقات العامة من بندين رئيسيين هما: (4)

1.2 نفقات التسيير: تسمى أيضاً النفقات الجارية، وتنال الحصة الأكبر عادة، ويتم تقسيمها حسب الوزارات، وأهم ما تشمله:

- **نفقات الأشخاص:** مثل الأجور والمرتبات للقطاع العام، التعويضات، المنح والعلاوات؛
- **نفقات ذوي الحقوق:** مثل المجاهدين، ذوي الحقوق، وغيرها؛
- **نفقات الوسائل العامة:** وتشمل نفقات المصالح العامة الحكومية وتجهيزاتها كالوزارات؛
- **تحويلات جارية:** وتشمل على القسم الأكبر من نفقات التسيير، وتتألف غالباً من خدمات الإدارات العمومية وفوائد الدين العام.

2.2 نفقات التجهيز:

يسمى أيضاً الإنفاق الاستثماري، وهو المكون الأساسي الثاني للنفقات العامة، وهي تتطور حسب السنوات خصوصاً في السنوات الأخيرة وهذا تماشياً مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، ومن الناحية الاقتصادية تمثل مصدر مهم للنمو الاقتصادي؛ وتجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الحسابات لا تدخل في الميزانية العامة للدولة مثل: الحسابات الخاصة، صناديق التطهير والميزانية المستقلة؛

اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي كوسيلة من وسائل السياسة المالية للتأثير على الوضع الاقتصادي وذلك بتبني برامج تُنشط الطلب الكلي لمحاربة الركود الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وذلك بزيادة الإنفاق العام والخاص والاستهلاكي والاستثماري، وخاصة الموجه للاستثمار ودعم القطاعات التي توفر القيم المضافة بغرض زيادة وتحفيز الإنتاج ورفع مستوى التشغيل وتقليص حجم البطالة؛ وبالمقارنة نجد أن الإنفاق الاستثماري يأتي في الدرجة الثانية بعد الإنفاق الجاري، حيث أنه في حالة انخفاض إيرادات الدولة تلجأ إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري وإيقاف

أو تأجيل المشاريع بدلاً من الإنفاق الجاري الذي يتضمن الأجور خاصة، وهو ما يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية.

3.2 النفقات العامة في الجزائر:

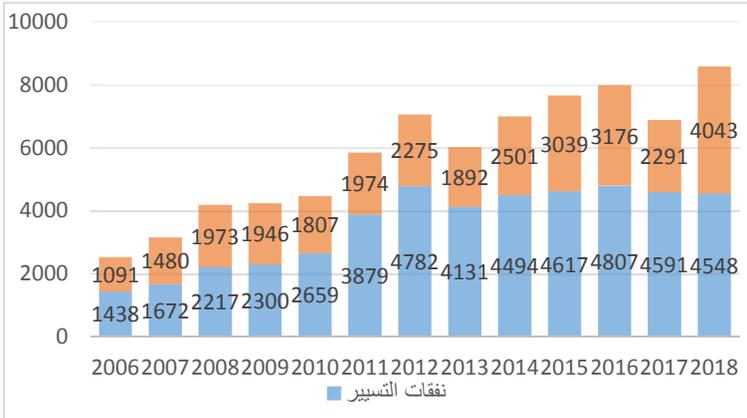
يمكن تجزئة النفقات العامة كما يبين الجدول التالي:

جدول 02: تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2018) مليار دج

السنة	النفقات	نفقات	نفقات	نفقات	نفقات
2000	1178.09	856.19	72.68	321.9	27.32
2001	1320.93	963.63	72.95	357.3	27.05
2002	1428.5	975.6	68.30	452.9	31.70
2003	1676.4	1122.8	66.98	553.6	33.02
2004	1869.7	1251.1	66.91	618.6	33.09
2005	2055.7	1245.1	60.57	810.6	39.43
2006	2529.2	1437.9	56.85	1091.3	43.15
2007	3153.2	1672.6	53.04	1480.6	46.96
2008	4191	2217.7	52.92	1973.3	47.08
2009	4246.6	2300	54.16	1946.6	45.84
2010	4466.9	2659	59.53	1807.9	40.47
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7058.1	4782.6	67.76	2275.5	32.24
2013	6024.2	4131.6	68.58	1892.6	31.42
2014	6995.7	4494.3	64.24	2501.4	35.76
2015	7656.3	4617	60.30	3039.3	39.70
2016	7984.1	4807.3	60.21	3176.8	39.79
2017	6883.21	4591.84	66.71	2291.37	33.29
2018	8627.77	4584.46	53.14	4043.31	46.86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية.¹

شكل 02: تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2006-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel 2013.

عرفت النفقات العامة بأشكالها تطورات ملحوظة منذ سنة 2000 وهذا لتبعيتها للإيرادات النفطية، وبدء تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2000-2014) وتمثل في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2004-2000)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2009-2005)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الحماسي" (2010-2014)؛⁵ وما سايها من توسع في الإنفاق العام بسبب تنامي الاستثمارات العمومية المبرجة والمشاريع الاقتصادية الكبرى في كل الفترات بوتيرة متسارعة لتدارك التأخر الملاحظ في شتى المجالات. وهو ما يفسره تزايد نفقات التجهيز من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 452.9 مليار دج سنة 2002 مع توازن في نفقات التشغيل بمتوسط فترة عادل 965.14 مليار دج؛ بلغت النفقات العامة في 2003 مبلغ 1676.4 مليار دج بنسبة زيادة 17.35% عن سابقتها؛ ثم بلغت 1869.7 مليار دج في 2004 مع ما يقارب 67% منها هي نفقات تشغيل؛ وترجع هذه الزيادة أساساً إلى زيادة النفقات الرأسمالية ونفقات الموظفين (رفع الأجر القاعدي) والخدمات العامة إضافة إلى برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال 21 ماي 2003؛

مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2009-2005) تراجعت نفقات التشغيل سنة 2005 إلى 1245.1 مليار دج بسبب عدة عوامل منها انخفاض الفوائد على الدين العام؛ وفي المقابل ارتفعت نفقات التجهيز لتصل إلى 810.6 مليار دج بنسبة 39.43% من إجمالي الإنفاق العام؛ ثم ارتفاع النفقات العامة إلى 2529.2 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 3153.2 مليار دج سنة 2007؛ هذه الزيادات تتعلق بمشاريع البنى التحتية، الري والموارد المائية، الزراعة والصيد البحري،

التربية والتعليم؛ سنة 2008 عرفت ارتفاع رهيب في حجم النفقات العامة بمبلغ 4191 مليار دج بنسبة زيادة 32.91% عن 2007، وزياد نفقات التسيير ونفقات التجهيز بنفس النسبة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الإنفاق العام المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) على المشاريع وتنامي الاستثمارات وسياسة الدعم الموجه للطبقات الهشة و المتوسطة.

سنة 2010 شهدت زيادة طفيفة في النفقات العامة 4466.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009 بـ 4246.6 مليار دج؛ هذا المبلغ أصبح 5853.6 مليار دج في 2011، ثم 7058.1 مليار دج في 2012 بمتوسط نسبة زيادة عن السنة الماضية 31%؛ هذه الزيادة كانت بسبب الزيادات الكبيرة للمصاريف الجارية للميزانية ومنها ارتفاع نفقات المستخدمين والخدمات العامة و نفقات قطاع السكن؛ تراجعت هذه النفقات سنة 2013 إلى مبلغ 6024.2 مليار دج بسبب تراجع نفقات التسيير بنسبة 17.16% عن 2012 وتراجع نفقات التجهيز بنفس النسبة؛ ثم عودة ارتفاع النفقات العامة في 2014 بمبلغ 6995.7 مليار دج منها 35.76% نفقات تجهيز.

سنة 2015 عرفت ارتفاع النفقات العامة من جديد حيث بلغت 7656.3 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز التي كانت نسبتها 39.7% من إجمالي النفقات العامة؛ غير أن سنة 2016 لم تعرف هذه الزيادة الكبيرة بل سجلت ارتفاع طفيف ومتوازن بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز بمبلغ 7984.1 مليار دج؛ للإشارة هناك ما يسمى الدعم الضمني غير المرصود في الميزانية حيث قدر سنة 2014 بمبلغ 8.2560 مليار دج حسب وزارة المالية، ويتوزع كما يلي:

- النفقات الضريبية: 954 مليار دج؛
- العمليات العقارية: 56.3 مليار دج؛
- التدخلات المالية للخزينة: 10 مليار دج؛
- الدعم لمنتجات الطاقة: 1386 مليار دج؛
- إعانات توازن ميزانية شركة سونلغاز: 154.3 مليار دج.

المحور الثاني: الصناديق السيادية وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري

تفترض السياسة الاقتصادية الرشيدة إذخار الأموال العامة أو استثمارها بصورة منتجة وفعّالة لإنعاش الاقتصاد والمساهمة في نموه وتحصينه ضد الاختلالات والأزمات؛ بدلاً من إنفاقها واستغلالها في حسابات مصرفية لا تُدرّ دخولاً حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة أو ارتفاع معدلات التضخم.

1. تعريف الصناديق السيادية:

مبدئياً يمكننا أن نشير على أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للصناديق السيادية فهي في الحقيقة تشمل اختلافات عديدة من حيث وجهات النظر المقدمة من قبل علماء المالية والاقتصاد بخصوص الصناديق السيادية، نظراً لأهميتها في النظام المالي العالمي والغموض الذي يحيط بنشاطها، فالأمر لا يتعلق فقط بالمؤسسات التي توظف عوائد التي تحصل عليها الحكومات من مصادر مختلفة، فمن هذا المنطلق جاءت محاولات عديدة قام بها عدد من المختصين الماليين لإعطاء هذه الصناديق تعريفاً واضحاً كاملاً يحدد إطارها المفاهيمي، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:⁶

- " الصناديق السيادية هي عبارة عن تكتلات للأصول المالية التي تعود ملكيتها للحكومات، التي تعمل على توظيفها وتسييرها. فهي ليست صناديق تقاعد عمومية تعتمد على اشتراكات المتقاعدين أو صناديق احتياطات الصرف هدفها هو حماية العملة الوطنية خلال عمليات الصرف، فمصادرها تعتمد أساساً على عوائد الضرائب، وعوائد الخوصصة، إضافة إلى مصادر خارجية أخرى.

- أما صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في 21 مارس 2008 حول الصناديق السيادية، فإنه يعرف هذه الأخيرة على أنها صناديق استثمار حكومية، تتوفر فيها الشروط الثلاثة التالية: - تخضع لتسيير وإدارة حكومة وطنية-تعمل على تسيير أصولها المالية وفق فترة زمنية متوسطة أو طويلة الأجل - سياستها الاستثمارية تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية « MACRO ECONOMIC » كتنويع الإنتاج الداخلي الخام المحلي « PIB » بالإضافة إلى خلق التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية".

فمن خلال كل هذين التعريفين نستطيع أن نكون حوصلة حول تعريف الصناديق السيادية على أنها صناديق أو مؤسسات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومات العامة، حيث تنشئ هذه الأخيرة الصناديق السيادية لتحقيق أغراض اقتصادية كلية، تحتفظ بالأصول المالية وتتولى توظيفها وإدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تعتمد على الاستثمار في الأصول الأجنبية خاصة المالية منها، والممولة بمصادر عديدة منها فوائض ميزان المدفوعات، أو عوائد الصرف الناتجة عن عمليات النقد الأجنبي الرسمية أو عوائد الخوصصة أو العوائد المالية العامة، أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة معاً.

1.1 خصائص الصناديق السيادية:

من خلال التعريف يمكننا أن نستنتج الخصائص التالية للصناديق:

- هي خاضعة لرقابة وتدخّل الدولة (معيّار السيادة)، كصناديق الاستثمار في رأس المال أو صناديق المضاربة.
- تدير احتياطات الصرف للدولة، هذه الاحتياطات قد تكون متأتية من الصادرات للمواد الأولية أو المنتجات المصنعة (المبيعات) وفوائض الميزانية.
- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة المالية وسياسة الصرف ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف.
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساساً من الاشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى .
- ترمي إلى تحقيق أهداف ماكرو-اقتصادية واضحة وبالأخص اختلاف وتنوع المنتج الداخلي الخام (PIB) أو الادخار الكلي.
- هذه الصناديق تتبع استراتيجيات الاستثمار طويل الأجل وهو ما يوافق أو يناسب التعرض للمخاطرة.

2.1 تصنيف الصناديق السيادية

هناك من الاقتصاديين من يرى أنه لكل صندوق سيادي هدف معين وخاص به، حيث أن الهدف المشترك بين كل الصناديق السيادية يتمثل في تحويل الثروات للأجيال القادمة، إلا أنه ليس لجميع الصناديق نفس الاحتياجات ولا نفس مجالات الاستثمار، وبالتالي فأهدافها من الممكن أن تختلف :

أ- صناديق الاستقرار (الضبط) Les Fonds De Stabilisation

يتمثل هدفها في حماية الحكومات والدول ضد الانخفاضات المحتملة والكبيرة للعوائد المرتبطة والمتأتية من تصدير المواد الأولية. هذه المصادر ذات التقلبات الكبيرة لها قدرة على تمويل النفقات العمومية على مدى عدة سنوات وبالتالي فالهدف يكمن هنا في تثبيت هذه العوائد بواسطة اللجوء إلى المشتقات المالية للتغطية الخسائر المتوقعة على مستوى الأسواق المالية وذلك من أجل مواجهة احتياجات البلدان.

ب- صناديق تكوين رؤوس الأموال: Les Fonds De constitution

تهدف إلى حماية استقرار وثبات رؤوس الأموال الناتجة عن الصادرات المنحمية (الموارد الطبيعية غير قابلة للتجديد) وتحقيق ادخار موجه لخدمة الأجيال المستقبلية.

ج- صناديق تمويل التقاعد: Les Fonds De Financement Des Retraites

وهي معتمدة من طرف بعض الدول والحكومات أين تؤثر درجة شيخوخة مجتمعاتها سلباً على الاقتصاد المحلي والوطني. ولمواجهة خطر عدم تسديد للأنظمة الخاصة بالادخار للتقاعد بالتوزيع، هذه الصناديق توظف عوائد مالية خلال الفترات التي تكون فيها نسبة الشيخوخة منخفضة، لتساهم بعد ذلك في تمويل التقاعد في الفترات التي يكون فيها تمويل الأنظمة والمؤسسات الحكومية الحالية غير كافي.

د- صناديق تعظيم الثروة: Les Fonds D'optimisation

كما يشير إليها اسمها، إذ يجب أن تعظم الفوائد واحتياطات السيولة للبلد المعني، هذه الاحتياطات الخاصة بالصراف تستعمل في إطار حماية المعاملات الحالية ضد معدلات الصرف أو السياسة النقدية للبلد المالك. كما يجب عليها الوفاء بالالتزامات المالية الخارجية على المدى القصير أو المقابل لثلاثي الواردات

هـ- صناديق النمو: Les Fonds De Développement

هدفها يتجسد في منح فرص للبلد المالك لها بتنوع مصادر تمويل اقتصاده وذلك بتمويل المشاريع الصناعية الكبرى والتي تنتمي إلى القطاع الاقتصادي والسياحي حيث وبالتالي يمكن من تطوير وخلق بعض القطاعات الجديدة غير مستقلة عنه ومنحه إمكانية تنوع عوائده.

3.1 أكبر صناديق الثروة السيادية من حيث الأصول تحت الإدارة.

نلخصها في الجدول التالي:

جدول 03: ترتيب أكبر صناديق الثروة السيادية مليار دولار أمريكي

الترتيب	البلد	اسم الصندوق	الأصول	الإثشاء	مصدر التمويل
1.	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	870.81	1990	نفط
2.	الصين	شركة الاستثمارات الصينية	813.8	2007	إحتياطي الصرف
3.	إ.ع.م أبو ظبي	هيئة الاستثمار لأبوظبي	792	1976	نفط
4.	السعودية	الشركة القابضة الخارجية SAMA	576.3	1952	نفط
5.	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	592	1953	نفط
6.	الصين	شركة الاستثمار SAFE	474	1997	إحتياطي الصرف

دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)

7.	سنغافورة	شركة الاستثمار الحكومية	350	1981	إحتياطي الصرف
8.	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	335	2005	نفط وغاز
9.	الصين	صندوق الأمن الاجتماعي الوطني	295	2000	إحتياطي الصرف
10.	إ.ع.م دبي	هيئة الاستثمار القطرية	200.5	2006	إحتياطي الصرف
11.	سنغافورة	الشركة القابضة Temasek	180	1974	إحتياطي الصرف
12.	السعودية	الصندوق الاستثماري العام	160	2008	نفط
13.	إ.ع.م دبي	شركة "مبادلة" للتنمية	125	2002	نفط
14.	أستراليا	صندوق المستقبل الأسترالي	91.1	2006	إحتياطي الصرف
15.	روسيا	صندوق الثروة الوطني	72.2	2008	نفط
16.	ليبيا	هيئة الاستثمار الليبية	66	2006	نفط
17.	إيران	صندوق التطوير الوطني لإيران	62	2011	نفط وغاز
18.	بروناي	وكالة الاستثمار لبروناي	40	1983	نفط
19.	روسيا	صندوق الاحتياط	38.2	2008	نفط
20.	الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	27.2	2000	نفط وغاز

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية 2017

"Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI)" www.swfinstitute.org

2. صندوق ضبط الإيرادات الجزائري: إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم سنة 2000

وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 قانون رقم 2-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ) والذي ينص على ما يلي:

● يفتح في كتابات الخزانة تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقتد

في هذا الحساب:

أ - في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب - في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

1.2 ماهية صندوق ضبط الموارد:

أ- **نوع الصندوق:** إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

ب- مصادر تمويل الصندوق: وتمثل أساسا في:

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ج- **تسيير الصندوق:** إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق. كما أن هناك عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق وكيفية تسييره والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: مرسوم تنفيذي رقم 67/02 الصادر بتاريخ 2002/06/06 والذي يحدد كيفية سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 "صندوق ضبط الموارد".

ثانياً: قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 2002/06/16 للسيد وزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
والتعليمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002/06/18 من طرف المدير العام للمالية والذي يحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 67/02 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.

هـ- مجال عمل الصندوق: إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

و- وظائف الصندوق: والتي تم تحديدها أساسا فيما يلي:

- امتصاص الفائض من الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق:
 - أ . تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها.
 - ب . التسديد المسبق للمديونية العمومية.

2.2 فعالية صندوق ضبط الموارد: منذ تأسيس صندوق ضبط الموارد أصبح ظهوره بارزا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة، حيث أنه أصبح أداة فعالة لامتناع الفوائض المتأتية من إيرادات الجباية البترولية التي عرفت منذ سنة 2000 م تزايدا مستمرا نتيجة لمواصلة أسعار النفط في الارتفاع رغم الانتكاسات التي عرفت خلال الفترة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الموارد والفترة التي تلتها.

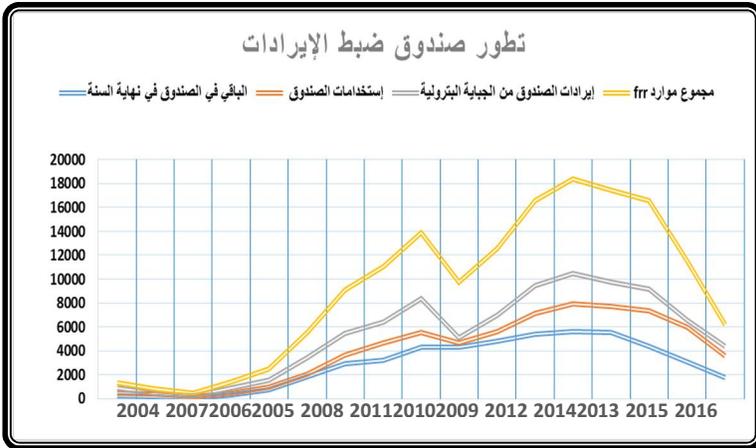
جدول 04: وضعية صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2000-2016) مليار دج

السنة	مجموع موارد fit	إيرادات الصندوق من الجباية البترولية	الجبائية البترولية من الصندوق %	استخدامات الصندوق	باقي الصندوق
2000	453.24	453	99.95	221.1	232.1
2001	356.00	124	34.83	184.47	171.5
2002	198.04	27	13.63	170.06	28
2003	476.09	449	94.31	156	320.9
2004	944.39	623.5	66.02	222.7	721.7
2005	2090.52	1368.8	65.48	247.84	1842.7
2006	3640.69	1798	49.39	709.64	2931
2007	4669.84	1738.8	37.23	1454.37	3215.5

4280.1	1223.62	52.48	2888.2	5503.69	2008
4316.5	364.28	8.55	400	4680.75	2009
4842.8	791.94	23.40	1318.3	5634.78	2010
5381.7	1761.45	32.20	2300.3	7143.16	2011
5633.8	2283.26	32.02	2535.3	7917.01	2012
5563.5	2132.47	26.80	2062.2	7695.98	2013
4408.5	2965.6	24.55	1810.6	7374.10	2014
3081.9	2886.5	11.10	550.5	4959.00	2015
1797.4	1803.7	43.67	784.97	1797.40	2016

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

شكل 03: تطور صندوق ضبط الموارد الجزائري (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج

Excel2013.

في السنوات التسع الأولى كان رصيد صندوق ضبط الإيرادات يعتمد بصفة كبيرة على فائض قيمة الجباية البترولية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وكذا اعتماد سعر مرجعي بـ 19\$ للبرميل، حيث ففرت من 453 مليار دج سنة 2000 منها 99.95% جباية بترولية، إلى 2888.2 مليار دج سنة 2008 منها 52.48% جباية بترولية؛ سنة 2009 تراجع أسعار المحروقات تراجعت معها إيرادات الصندوق من الجباية (8.55%) لكن عوضتها الجباية العادية فبلغت موارد الصندوق 4680.75 مليار دج؛ السنوات الثلاث التالية عرفت استمرارا في تطورات الصندوق في كافة النواحي كزيادة موارده من 5634.78 مليار دج سنة 2010 (أُستخدم منها 14%) إلى

7917.01 مليار دج سنة 2012 (أستخدم منها 28.84%)، قاربت فيها نسبة الجباية البترولية %32.

المرحلة الأخيرة هي مرحلة التراجع على كافة الأصعدة، حيث سجل صندوق ضبط الإيرادات مستوى اقتطاع قياسيا خلال عام 2012، وُجه إلى تسديد عجز الميزانية وهو أعلى معدل اقتطاع منذ إنشاء الصندوق، وقد تراجعت إيرادات الصندوق بشكل واضح في السنوات الأخيرة بفعل تراجع أسعار النفط؛ بلغت موارد الصندوق 7695.98 مليار دج سنة 2013 ثم تراجعت بنسبة 4.36% سنة 2014، ثم بنسبة 48.7% سنة 2015 ثم بنسبة 175.9 سنة 2016، مع ملاحظة أنه تمّ استخدام 40.22% و 58.21% من متاحات الصندوق سنتي 2014 و 2015 على التوالي؛ سنة 2016 تمّ استخدام ما يفوق موارد الصندوق وتراجع متاحات 2013 إلى 1797.4 مليار دج سنة 2016. ومع منتصف 2017 انتهت كل موارد الصندوق.

المحور الثالث: الميزانية العامة والعجز الموازي في الجزائر (2000-2016)

يُعبّر العجز الموازي عن الحالة التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية.

1. الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016):

بسبب ثقل المديونية وضعف الاقتصاد الجزائري كانت الجزائر تعاني غالباً من عجز دائم في ميزانيتها العامة حتى في سنة 2000 حيث سجلت عجزاً بـ 54.4 مليار دج، لكن القفزة الكبيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية من \$12.07 إلى \$27.72 للبرميل انعكس إيجاباً في زيادة الإيرادات الجبائية وتحقيق فائض في سنة 2001 بلغ 55.2 مليار دج وكان الوحيد خلال فترة الدراسة.

بإنشاء صندوق ضبط الموارد وتشجيعاً للنمو اعتمدت الجزائر سياسة العجز المقصود (الموجه)، العجز الأول بعد الفائض قُدّر بـ 42.5 مليار دج، تطور هذا العجز بنسبة 613.64% سنة 2003 بقيمة 303.3 مليار دج ثم عجز آخر بقيمة 349.7 مليار دج سنة 2004؛ وهو ما يظهر في الجدول التالي:

جدول 05: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر للفترة (2000-2016) مليار دج

السنة	السعر المرجعي لبرميل البترول	إجمالي الإيرادات خارج ftr**	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية **
2000	19	1124	1178.09	-54.38
2001	19	1376	1320.93	55.23
2002	22	1386	1428.5	-42.5
2003	19	1373	1676.4	-303.3
2004	19	1520	1869.7	-349.7
2005	19	462.3	2055.7	-1593.4
2006	19	793.4	2529.2	-1735.8
2007	19	1587	3153.2	-1566.5
2008	37	1674	4191	-2516.8
2009	37	3096	4246.6	-1150.2
2010	37	2444	4466.9	-2022.9
2011	37	2846	5853.6	-3007.8
2012	37	3560	7058.1	-3498.2
2013	37	3784	6024.2	-2240.2
2014	37	3759	6995.7	-3236.80
2015	37	3483	7656.3	-4173.40
2016	37	5532	7984.1	-2452

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

* إجمالي الإيرادات خارج ftr = إجمالي الإيرادات العامة - إيرادات صندوق ضبط الإيرادات.

** رصيد الميزانية = إجمالي الإيرادات خارج ftr - إجمالي النفقات العامة.

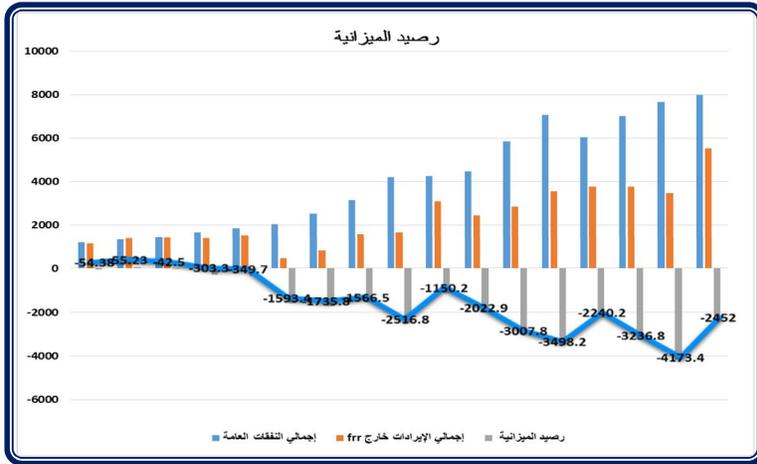
سنة 2005 قفزت أسعار البترول إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسواق العالمية من قبل

حيث بلغ سعر البرميل \$54.64 مع اعتماد سعر مرجعي للميزانية \$19، وكثافة التمويل في إطار

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009) وهو ما ساهم في تحقيق أكبر

عجز عرفته الميزانية بـ 1593.4 مليار دج أي تضاعف العجز بنسبة 355.65%.

شكل 04: رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel2013.

سنة 2006 زاد العجز حيث وصل إلى 1735.8 مليار دج وعجز آخر بـ 1566.5 مليار

دج سنة 2007؛ في سنة 2008 نسبة زيادة العجز بلغت 60.66% عن سابقتها؛

بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض أسعار النفط ثم استثمار بعض الفوائض المالية

للسنوات السابقة في شراء سندات الخزنة الأمريكية مع انتشار لمخاوف اقتصادية عالمية حول

تداعيات الأزمة إضافة إلى ثبات في مستوى الإنفاق وزيادة حجم الإيرادات ما أدى إلى تراجع في

مقدار عجز الرصيد الذي بلغ 1150.2 مليار دج سنة 2009؛

بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة تفوق الارتفاع في الإيرادات سجلنا زيادة في العجز سنة

2010 بنسبة 75.87%، وزيادة أخرى في العجز سنة 2011 بنسبة 48.7% ثم زيادة أقل في العجز

سنة 2012 بنسبة 16.3%، ويعود الأمر إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تعتمد أساساً على

التوسع في الإنفاق وتناقص إيرادات المحروقات؛

سنة 2013 شهدت انخفاض معتبر في النفقات الجارية ورأس المال فتراجع معها العجز الذي

بلغ 2240.2 مليار دج، ليعاود الاتساع بنسبة 44.49% سنة 2014، واتساع آخر بنسبة

28.94% سنة 2015؛ انخفاض أسعار البترول سنة 2016 عوّضتها زيادة إيرادات الجبائية العادية

مع سياسة تقشفية في نفقات التسيير ومنه تراجع العجز المسجل إلى 452 مليار دج.

2. استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة: لم تستخدم

موارد الصندوق خلال السنوات الست الأولى من إنشائه لتغطية العجز في الموازنة لأنه لم يكن من

مهامه تغطية العجز، وذلك للرغبة في الحفاظ على موارده واستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث

بسبب اختيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي، والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتبار تمويل العجز باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع السيولة المتداولة، مما يعني زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار؛ وبعد التعديلات التي أُدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في 2006 فيما يخص استخدامات الصندوق يُمكن توضيح مختلف الاستخدامات لصندوق ضبط الإيرادات.

جدول 06: صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز (2000-2016) مليار دج

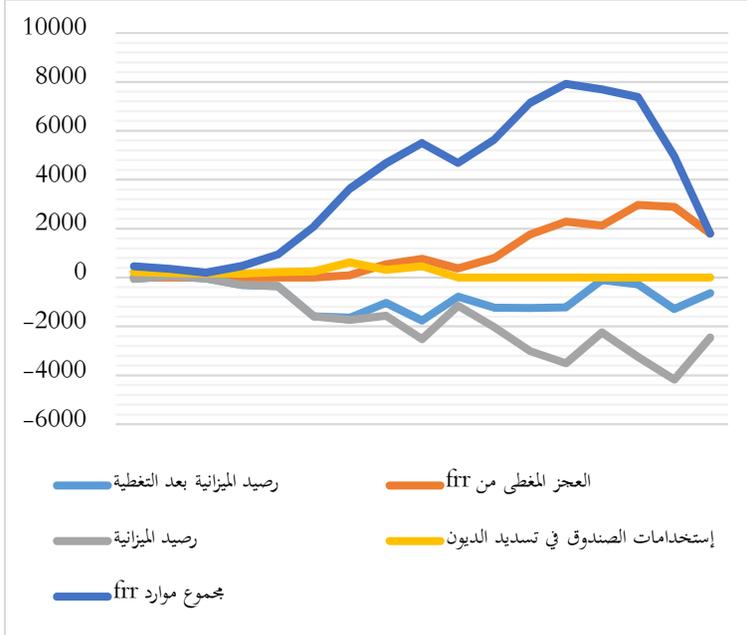
السنة	مجموع موارد frr	استخدامات الصندوق لتسديد الديون	تسيقات لبنك الجزائر	رصيد الميزانية	العجز المغطى من frr	نسبة تغطية العجز
2000	453.24	221.1	0	-54.38	0	0
2001	356	184.5	0	55.23	0	0
2002	198.04	170.1	0	-42.5	0	0
2003	476.09	156	0	-303.3	0	0
2004	944.39	222.7	0	-349.7	0	0
2005	2090.5	247.8	0	-1593	0	0
2006	3640.7	618.1	0	-1736	91.53	5.27
2007	4669.8	314.5	608	-1567	532	33.96
2008	5503.7	465.4	0	-2517	758.2	330.1
2009	4680.8	0	0	-1150	364.3	31.67
2010	5634.8	0	0	-2023	791.9	39.15
2011	7143.2	0	0	-3008	1761	58.56
2012	7917	0	0	-3498	2283	65.27
2013	7696	0	0	-2240	2132	95.19
2014	7374.1	0	0	-3237	2966	91.62
2015	4959	0	0	-4173	2887	69.16
2016	1797.4	0	0	-2452	1804	73.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

استخدمت موارد الصندوق في تسديد المديونية الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية، الذي بدأ بـ9% سنة 2000 إلى 61% سنة 2008؛ وتسيقات لبنك الجزائر بمبلغ 608 مليار دج سنة 2007؛ سنة 2006 انطلق تمويل عجز الموازنة العامة حيث تمَّ تغطية 5.27% فقط من العجز

الذي بلغ 1735.8 مليار دج، لكن في 2007 تمَّ تغطية 33.96% من العجز ثم 30.13% سنة 2008، ليبدأ التوسع في تغطية العجز تدريجياً في محاولة للحد منه.

شكل 05: صندوق ضبط الإيرادات وتمويل العجز للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق وبرنامج Excel2013.

سنة 2009 تغطية 31.67% من العجز البالغ 2516.8 مليار دج، وبعد الزيادة الكبيرة للعجز في 2010 البالغ 2022.9 مليار دج زاد اللجوء إلى الصندوق لتغطية 39.15% من العجز؛ وللسيطرة على العجز المسجل وإبقائه مستقرًا زادت نسبة التغطية إلى 58.56% سنة 2011 ثم 65.27% سنة 2012؛ سنتي 2013 و2014 كان العجز المسجل يبلغ 2240.2 مليار دج و3236.8 مليار دج على التوالي، غير أنه تمَّ تغطية 95.19% من الأول بمبلغ 2132.5 مليار دج، و91.62% من الثاني بمبلغ 2965.6 مليار دج، وهي تمثل أعلى نسب تغطية للعجز في فترة حياة الصندوق، كما يُعتبر مبلغ التغطية لسنة 2014 الأعلى على الإطلاق؛

بزيادة العجز المسجل سنة 2015 الذي بلغ 4173.4 مليار دج تمَّ تغطية 2886.5 مليار دج أي بنسبة 69.16%، ومع تقلص العجز سنة 2016 إلى 2452 مليار دج فقد تمَّ تغطية 73.56% منه.

خاتمة

- بعد المرور على مختلف مراحل الدراسة، توصلنا للنتائج التالية:
- سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا خلال أغلب سنوات الدراسة نتيجة لارتفاع حجم النفقات الاستثمارية العمومية والنفقات الجارية وأحيانا لانخفاض الجباية النفطية؛
 - صندوق ضبط الإيرادات له تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي والتكامل الاقتصادي وتخفيف حدة الأزمات وتوفير السيولة للاقتصاد ككل؛
 - حقق صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر أهدافه الأساسية المتمثلة في: دفع المديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة؛
 - موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري غير مستقرة على المدى البعيد وفعالته مرهونة باستمراره تمويله ورشادة تسييره وضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى.

التوصيات:

- بعد القيام بالبحث ومحاولة الإلمام بغالبية حدوده، نُجمل أهم التوصيات فيما يلي:
- لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام والحد من الإنفاق العام الترفي المبالغ فيه؛
 - إعادة توجيه الإنفاق العام للمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية؛
 - تطوير وتفعيل جهاز إدارة الضرائب وزرع وتشجيع الثقافة الضريبية وتنويعها (الزكاة مثلاً) ومحاربة التهرب الضريبي؛
 - تشجيع وتنويع وتطوير المنتج المحلي والاستثمارات المحلية لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
 - إعادة النظر في أهداف الصندوق وهيكله ومجال عمله والهيئات المكلفة بتسييره على اعتبار أنه مُلك عام لكل الأجيال؛
 - وضع سياسة رشيدة لاستغلال واستثمار موارد صندوق ضبط الإيرادات وتنميتها.

المراجع

- ¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 154-155.
- ² عبد الصمد سعودي. "فعالية توظيف حصيلة الجباية البترولية من خلال الصناديق السيادية." مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، سبتمبر، 2017: 5.
- **Rapportba_2015، Rapportannuel_ba2014، annexe08، annexe06، annexe 04، rationalisation_depenses_lf17_ar**
- ⁴ مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 240-241.
- ⁵ عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، الجزائر، ص 189.
- ⁶ Caroline Bertin De Lacour, Les Fonds Soverains « Ce Nouveau Acteur De L'économie Mondial » Les Echos Edition, Année 2009.